لو تكلم التاريخ!

إلى وليد جنبلاط

بقلم نصري سلهب

قبل وليد جنبلاط كان اللبناني الذي يجيز لنفسه عدم الرضوخ لمشيئة الباب العالي الدمشقي يعاقب بالاعدام المعجل عن طريق الاغتيال الارهابي الرهيب. اما مع وليد جنبلاط فقد جرى عند الجار الشقيق تطور ملحوظ لا يسعنا الا التنويه به لكونه يشكل نقلة نوعية في ذهنية ارباب النظام السوري واسلوبهم في معالجة الامور. وهكذا بدلا من تفجير سيارة وليد جنبلاط واغتياله مع حراسه ومرافقيه – كما جرت الحال مع الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، ومن قبلهم مع مروان حماده الذي نجا بأعجوبة وقتل مرافقه الشاب – فان شبل الاسد الرابض على ضفاف بردى اقام دعوى على الزعيم الدرزي وسطر بحقه مذكرة جلب عبر الانتربول!

هذا التحول في الاسلوب القمعي السوري كلف لبنان الكثير الكثير، لانه دفع ضريبة الحرية والحياة من دماء أبنائه. وهكذا تبدو دماء كمال جنبلاط وبشير الجميل ورينيه معوض وحسن خالد وصبحي الصالح ورفيق الحريري، وسمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني، الثمن الذي فرضه على لبنان قدر غادر اعمى.

تلك هي قناعتي وقناعة لبنانيين كثيرين جدا يعتبرون ان الشقيقة سوريا لا يمكن ان تكون غريبة عن تلك الجرائم، خصوصا عن جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه. واني اتمنى على الشقيقة الكبرى ان تسمح للبنانيين ان يعبروا عن قناعاتهم. اما هي فلها ملء الحق في ان تصرح وتعلن انها غريبة عن كل ما جرى من اغتيالات على ارض لبنان، واني احترم رأيها دون ان اكون موافقا عليه. وأملي ان تتصرف تجاه مئات الالاف من اللبنانيين تصرفا عاقلا ومعقولا وان تعتبر ان من حقنا، في بلد ديموقراطي كلبنان، ان يكون لنا رأي وان نعبر عن هذا الرأي، وان نبقى سالمين من كل اذى، وخصوصا من "اوراق الجلب"!

(خالد زيادة، "لبنان في العهد المعني"، ا، ص 293).

- عام 1842 اقدمت فرقة من الجنود، بأمر من عمر باشا النمساوي، على شن هجوم على دروز الجبل فألقوا القبض على عدد من زعمائهم وشرّدوا الآخرين ثم هدموا عدداً كبيراً من قراهم واماكن عباداتهم وصادروا كتب صلواتهم" (توما، "فلاحون ودساتير اقطاعية..." ا، ص 229، مع مراجعه).

4 – في "مذكّراته الى حكومات وامم اوروبا" يقول يوسف كرم، الزعيم اللبناني الماروني الغني عن التعريف، مايلي (عن احداث 1860): "كان اهالي دير القمر، دون اي حذر، قد سلّموا اسلحتهم للضابط العثماني الذي اعلن لهم انه يبغي ايضاً استلام الاسلحة من الدروز، منعاً لحرب اهلية. غير انه لم يفعل شيئاً، بل جمع داخل الثكنة، وبين جنوده، ألفاً ومايتي مقاتل مسيحي كانوا في المدينة. ثم نادى الدروز وسلّمهم اولئك النصارى المساكين واحداً واحداً فقتلوهم دون شفقة. من واجبي ان اقول ان كثيرين من العقّال الدروز – وهم عموماً انسانيون – لم يشتركوا اطلاقاً في هذه الجريمة، بل على العكس، ابدوا استياءهم صارخين: ليت السلطة تقتلنا، نحن، مع مواطنينا المسيحيين، بدلاً من ان تستخدم جهّالنا لتنفيذ هذا العمل الدنيء الحقير". ويتابع كرم: "ان السلطة العسكرية العثمانية ابعدت العقّال عن المدينة وافلتت الجهّال فنهبوا وهدموا وحرقوا" (الخماسية الانطاكية، الجزء الخامس، ص 344 – بالفرنسية).

تنويراً للقارئ: ان الضابط العثماني المذكور اعلاه هو الكولونيل ابو سالم بك. وقد أُعدم فيما بعد رمياً بالرصاص بناءً على امر فؤاد باشا، مندوب السلطان المطلق الصلاحية.

اما في ما عني احداث زحلة والحملة العسكرية التي شُنّت عليها خلال تلك السنة السوداء، فلنُصغ الى يوسف كرم نفسه: "في اليوم ذاته انّ الدروز، او بالاحرى جنود

كل أذى، وخصوصاً من "أوراق الجلب".

ذات يوم – منذ اكثر من عشرين سنة – قال وليد جنبلاط: "هل ينبغي عليّ ان اموت شابا لاني ابن كمال جنبلاط؟" - لا يا وليد بك. ان الله، العزيز القدير سوف يمنحك العمر الطويل لتكون في لبنان رمزا للشجاعة الدرزية. اما تلك الورقة – ورقة الجلب – فلسوف تظل لا قيمة لها ولا شأن. ولا ريب عند كثيرين ان الاشقاء السوريين غدوا، من خلال تلك "الورقة" التي وصفها البعض بالسخافة، معرضين للانتقاد، لانهم في عزمهم على "الدَمَقْرَط"، خلطوا الحابل بالنابل، جاهلين او متجاهلين ان المجلس النيابي اللبناني هو الهيكل الذي تركع فيه الجهالة لتقبّل قدمي الحرية والسيادة.

في الواقع ان القضية ليست قضية وليد جنبلاط بقدر ما هي قضية الطائفة الدرزية بكاملها، تلك الطائفة التي تعرضت عبر العصور لاضطهادات شتى اسفرت عن سقوط آلاف القتلى وحرق قرى درزية بكاملها. فالى القارئ بعض الوقائع:

- كان لوران درفيو (Laurent d'arvieux) قنصل فرنسا في طرابلس عام 1679 ثم في حلب عام 1684. ولقد ترك مذكرات نشرت بعد وفاته بزمن، عام 1735. من تلك المذكرات استقى جيورجيو، في كتابه: "المسيح في لبنان" المعلومات والوقائع الآتية: "ان العثماني المحتل حاول مرات عديدة ابادة الدروز. ان جنود الباشا انتشروا في الجبال وارتكبوا المجازر بحق جميع الدروز الذين وقعوا بين ايديهم لان الباشا كان يريد، اطلاقا، ابادة الامة بكاملها. وعندما لم يبق هنالك بشر للقتل وقرى للحرق عاد الباشا مع جنوده الى صيدا فدخلها في ابهة وخيلاء ورأس قرقماز مشكوك في حربة مع خمسين رأسا آخرين، فسلخوا جلودها وملحوها وارسلوها الى اسطمبول" (جيورجيو، "المسيح في لبنان" ص 159 – 160، مستندا الى دارفيو D'arvieux).

خورشود باشا ممثل الباب العالي في ألبسة واسماء درزية، من جهة، وجنود خورشود باشا، باللباس العسكري، من جهة ثانية، طوّقوا زحلة واشعلوا فيها النار" (الخماسية الانطاكية، ا، ص 1177...).

وهكذا يتبين ان الجنود العثمانيين هم وحدهم – دون الدروز – الذين اقتحموا زحلة واحرقوها، هذا مع لفت النظر الى ان يوسف كرم يروي وقائع تثبت من صحتها بصورة مباشرة، اذ كان لفترة من الزمن قائمقام النصارى...

ومن الضروري ان نشير الى ان الذي جرى في دير القمر جرى، في الآن نفسه وبالفظاعة نفسها في كل مدينة او منطقة لبنانية كان الامن فيها وحماية الاهالي وأملاكهم منوطين مباشرة بالسلطة العسكرية العثمانية، كزحلة ودير القمر وحاصبيا وراشيا ودمشق...

لقد اثبتت الاحداث، في تطوّرها، ان وليد جنبلاط، بموقفه ضد التمديد للعماد اميل لحود، كان ابعد نظراً من "اصدقاء" سوريا، اولئك الذين تهافتوا لتحقيق رغبة الدكتور بشار الاسد الذي ألقى بثقله في الميزان لكي يؤمّن للعماد الرئيس تمديد ولايته ثلاث سنوات، خلافاً لروح الدستور اللبناني وللارادة الدولية، فلولا التمديد لكان اللبنانيون، بالتعاون الوثيق المخلص مع المسؤولين السوريين، توصّلوا الى اختيار رئيس جديد من الموارنة المعتدلين الذين وقفوا مع السيادة اللبنانية دون ان يصدر عنهم اي تحد للشقيقة الكبرى.

ولا بد لنا من التذكير بأن الدكتور بشار الاسد، قبل التمديد بأشهر، اعلن بأسلوب واضح، انه يترك للبنانيين اختيار رئيسهم وانه يقف على مسافة واحدة من الجميع، فاذا به، في ما بعد، يغيّر رأيه ويلجأ الى الوعيد والتهديد لكي يؤمن للعماد اكثرية تمكّنه

- كان لوران درفيو (Laurent d'arvieux) قنصل فرنسا في طرابلس عام 1679 ثم في حلب عام 1684. ولقد ترك مذكرات نشرت بعد وفاته بزمن، عام 1735. من تلك المذكرات استقى جيورجيو، في كتابه: "المسيح في لبنان" المعلومات والوقائع الآتية: "ان العثماني المحتل حاول مرات عديدة ابادة الدروز. ان جنود الباشا انتشروا في الجبال وارتكبوا المجازر بحق جميع الدروز الذين وقعوا بين ايديهم لان الباشا كان يريد، اطلاقا، ابادة الامة بكاملها. وعندما لم يبق هنالك بشر للقتل وقرى للحرق عاد الباشا مع جنوده الى صيدا فدخلها في ابهة وخيلاء ورأس قرقماز مشكوك في حربة مع خمسين رأسا آخرين، فسلخوا جلودها وملحوها وارسلوها الى اسطمبول" (جيورجيو، "المسيح في لبنان" ص 159 – 160، مستندا الى دارفيو D'arvieux.

في الواقع ان مصادر تاريخية اخرى تعلن ان العثمانيين شنوا عام 1585 على الشوف حملة عسكرية اقدموا خلالها على قطع رأس الامير قرقماز (1544 – 1585)، والد فخر الدين الثاني الكبير (1588 – 1636) فشكّوه على رأس حربة، وقبل ذلك، عام 1524، اجتاحت الجيوش العثمانية منطقة الشوف نفسها، على نطاق واسع، فحرقت فيها ثلاثين قرية درزية وقتلت آلاف الدروز وأسرت الآلاف

اولئك الذين تهافتوا لتحقيق رغبة الدكتور بشار الاسد الذي ألقى بثقله في الميزان لكي يؤمّن للعماد الرئيس تمديد ولايته ثلاث سنوات، خلافاً لروح الدستور اللبناني وللارادة الدولية، فلولا التمديد لكان اللبنانيون، بالتعاون الوثيق المخلص مع المسؤولين السوريين، توصّلوا الى اختيار رئيس جديد من الموارنة المعتدلين الذين وقفوا مع السيادة اللبنانية دون ان يصدر عنهم اي تحد للشقيقة الكبرى.

ولا بد لنا من التذكير بأن الدكتور بشار الاسد، قبل التمديد بأشهر، اعلن بأسلوب واضح، انه يترك للبنانيين اختيار رئيسهم وانه يقف على مسافة واحدة من الجميع، فاذا به، في ما بعد، يغيّر رأيه ويلجأ الى الوعيد والتهديد لكي يؤمن للعماد اكثرية تمكّنه من التمديد الراغب فيه رغبة قصوى، دون ان يقدّر عواقب الامور، على الصعيدين الداخلي والخارجي. فماذا جنى لبنان من التمديد؟ بل ماذا جنت سوريا؟ بل ماذا جنى العماد لحود نفسه؟... ان لبنان، منذ التمديد، يتخبّط في ازمة متشعبة لم يعرف لها مثيلاً منذ الاستقلال. لقد كان وليد جنبلاط بعيد النظر عندما تجرأ وقال للشقيقة سوريا: "لا للتمديد". أكثر الله من امثالك، يا وليد بك، وردّ عنك وعن بني معروف وعن لبنان كل شرّ.